

تقرير نهائي حول مشاورات القمة الإنسانية العالمية

يناير 2014 - يوليو 2015

إعداد

المنتدى الإنساني - المملكة المتحدة



مقدمة

منذ يناير كانون الثاني من عام 2014، قام المنتدى الإنساني في شراكة مع العديد من المنظمات في جميع أنحاء العالم العمل على إعادة تقييم منظومة العمل الإنساني. جاء ذلك ضمن الإعدادات للقمة الإنسانية العالمية، وهي مبادرة من الأمم المتحدة أطلقها الأمين العام السيد بان كي مون، وتهدف إلى جمع التقارير والخبرات والنصائح والاستشارات من جميع من له علاقة بالعمل الإنساني، سواء كان ذلك من المنظمات الخيرية غير الحكومية الدولية أو المحلية أو من أفراد من المجتمعات المتضررة أو من الحكومات والقطاع الخاص وغيرهم من أصحاب المصلحة والعلاقة.

و لقد أتاح لنا العمل مع القمة العالمية الإنسانية الفرصة لوضع وتجميع توصيات رئيسية لتحسين منظومة العمل الإنساني الدولي، ورفعها إلى الأمم المتحدة قبل موعد انعقاد القمة في إسطنبول 2015، وتم وضع هذه التوصيات في بيان، صادقت عليه أكثر من 66 منظمة مختلفة من مختلف أنحاء العالم (انظر الملحق الأول).

و في إطار التحضير للقمة العالمية الإنسانية، قمنا بتنظيم وتسهيل 39 اجتماعاً تشاورياً تحضيرياً حضرها ما يقارب 1940 مشارك يمثلون 1324 منظمة إنسانية وجهات فاعلة أخرى. وكانت محاور القمة الأربعة هي المحور الرئيس لجميع هذه المشاورات الوطنية والإقليمية، وهذه المحاور هي: فعالية العمل الإنساني؛ الحد من مكامن الضعف وإدارة المخاطر؛ التحول والابتكار؛ تلبية احتياجات المجتمعات أثناء النزاعات، وقام بتيسير المناقشات فريق من المنتدى الإنساني ومن المنظمات الشريكة لضمان أن مجرى النقاش لا يخرج عن المحاور السابقة الذكر.

فيما يلي عرض لأهم النقاط التي أثرت ضمن محاور النقاش الأربع أثناء الاجتماعات التشاورية

1. فعالية العمل الإنساني

وشمل هذا المحور ثلاثة مجالات رئيسية ومهمة للمشاركين وهي: الشراكات وتدخل السياسة في العمل الإنساني ودور المجتمع المدني في تقديم المساعدات محلياً. وفي ظل الزيادة المطردة في الأزمات والاحتياجات الإنسانية والتغير المستمر في طبيعة حالات الطوارئ، وتزايد الضغوط من أجل تحسين كفاءة العمل الإنساني ومحدودية الموارد، فإن على منظومة العمل الإنساني التكيف مع كل ذلك وأن تكون أكثر فعالية.

الهدف من محور "فعالية العمل الإنساني" هو الوصول إلى أفضل الوسائل والطرق الملائمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية للجميع في المجتمعات المتضررة وفي الوقت المناسب، بحيث تكون المساعدات متوفرة والتنمية مستدامة وخاصة لأولئك الأكثر احتياجاً إليها.

وقد دارت العديد من النقاشات حول تأثير سياسات مكافحة الإرهاب في فعالية العمل الإنساني وتلبية احتياجات الناس في مناطق الصراع، وهي موضوع سوف يناقشه هذه التقرير بالتفصيل لاحقاً.

و في ضمن هذا المحور ركزت المناقشات على المجالات الرئيسية التالية:

1.1. الشراكات

كانت هذه إحدى النقاط الأساسية التي أثيرت في مشاوراتنا في الشرق الأوسط وفي آسيا، وركز فيها المشاركون على ضرورة زيادة التعاون بين الجهات المعنية والحكومات والمؤسسات الوطنية لضمان تحقيق فعالية العمل الإنساني، ويشمل ذلك المشاريع المشتركة والإجراءات التعاونية ونتائج الجهود المعنية. فقد دعت الجهات الفاعلة الوطنية على أهمية بناء الثقة بين الجهات الفاعلة لتقديم المعونة والمساعدات ذات الجودة والفعالية.

وقد نوه العديد من المشاركين على حقيقة وجود فروق واختلافات عديدة في مجالات الاستجابة وسياق العمل بين المنظمات المختلفة، ولكنهم أوضحوا أهمية وجود نقد بناء وتوفير فرص التعلم والتفكير في ضمن منظومة العمل الإنساني، مع وجود برامج للتخطيط والاستعداد. وعلى تقاسم الخبرات والممارسات على أوسع نطاق ممكن، وذلك من خلال ترجمتها إلى لغات متعددة واستخدام وسائل الإعلام المختلفة للوصول إلى مناطق عدة في العالم.

ناقشت المنظمات كذلك القيود والمسؤوليات والموارد وعلاقة ذلك بالحكومات الوطنية والجهات الفاعلة الدولية، مع تأكيد على الدور المهم والمسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق الحكومات الوطنية لمعالجة الأسباب والاستعداد للأزمات وتقييم النتائج، وذلك مقارنة مع دور المنظمات غير الحكومية الوطنية أو الدولية. فقد رأى العديد من المشاركين بأن هناك المزيد مما يتعين القيام به لدعم الحكومات للوفاء بهذه الأدوار والمسؤوليات، وخاصة عندما لا تكون طرفاً مباشراً في أزمة الصراع. فعادة ما يتم إعطاء أدوار أكبر لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بدلاً عن منظمات المجتمع المدني الوطنية التي غالباً ما تكون الأكثر تأثراً بالأزمة وأول من يستجيب لها. وعلى الرغم من ذلك نجد أن المنظمات الوطنية تعمل في "الباطن" لتنفيذ مشاريع قصيرة الأجل من قبل المنظمات الدولية الكبيرة. وقد أدى ذلك إلى تهميش دور العديد من المنظمات الوطنية وتقويض قدراتها وتعزيز اعتمادها على الأطراف الدولية الفاعلة.

ومن جهة أخرى فقد رأت بعض المنظمات أن العمل بشكل قريب مع المنظمات الدولية ساهم في إسماع أصواتهم على منصات عالمية عادة ما تتخذ فيها قرارات هامة حول القضايا الإنسانية.

لذا يجب على الحكومات دعم المنظمات المحلية والتعاون معهم بدلاً من النظر إليها على أنها تهديد للأمن والاستقرار الوطني. كانت هناك أيضاً دعوة لوضع أطر قانونية وسياسات وطنية تحمي مصالح الفقراء وتضع المحتاجين في أولوية أي استجابة إنسانية. يجب بناء قدرات المحتاجين ليتمكنوا من محاسبة الجهات الإنسانية الفاعلة، بجميع أطرافها، ورفعهم للمساءلة حول مستوى كفاءة الاستجابة الإنسانية المقدمة.

1.2. المجتمع المدني وتوطين إيصال المعونة

أثارت العديد من المنظمات التي حضرت المناقشات، قضية توطين المساعدات الإنسانية، فالجهات الفاعلة المحلية عادة ما تكون هي أول المستجيبين، ولديها معرفة واسعة ومهارات وشبكات تواصل يمكن استخدامها بصورة أفضل ويكون لها دور كبير في تحسين نوعية الاستجابات الإنسانية.

على الجهات الدولية الفاعلة تخطي الحواجز والصورة السلبية الموجودة حول مساهمتهم في تقويض دور الجهات المحلية، وعليها بناء الثقة مع أبناء المجتمع المحلي، بالإضافة إلى مجتمعات الشتات والقادة المحليين والجهات الدينية والمنظمات غير الحكومية الوطنية. وهو أمر يمكن فعله من خلال تبسيط آليات التمويل وتشجيع الشراكات التي تعترف بالقيمة التي تضيفها هذه المنظمات المحلية والتي تسهم في تحسين فعالية المنظومة الإنسانية.

وحدات العديد من المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية نفسها خارج عمليات صنع القرار وأن دورها مقتصر فقط على تنفيذ المشاريع قصيرة المدى والمصممة مسبقاً. فقد ذكر المشاركون في مصر والبحرين بعض سبل تحسين قدرات منظمات المجتمع المدني مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع وتعقيد الاحتياجات والسياقات الثقافية وظروف المجتمعات المتضررة. بينما ناقش المشاركون في أفغانستان وليبيا، الطرق التي يمكن بها للمنظمات أن تقوي العلاقات والشراكات بحيث تبني الثقة وتكامل الجهود. وحدد المشاركون في لبنان على وجه التحديد مشاكل تأخر التخطيط والاستعداد كأحد أهم أسباب الفوضى في بلادهم، وتحدثوا عن الدور المطلوب من منظمات المجتمع المدني لسد الفجوة التي فشل آخرون في التصدي لها، وخاصة الحكومات الوطنية.

لا يمكننا افتراض أن المنظمات غير الحكومية الإنسانية قادرة على التصدي لجميع احتياجات المجتمعات المحلية المتضررة، ولكننا نؤمن أن المنظمات غير الحكومية الوطنية تزيد منظومة العمل الإنساني ثراءً وقيمة وتستطيع تقديم المشورة إلى صناعات القرار في الحكومة والقطاع الخاص. سوف يتناول هذا التقرير لاحقاً بمزيد من التفصيل أهمية العمل الإنساني الوطني وما يضيفه من معرفة وخبرة في وخاصة في المراحل الأولى للأزمات الإنسانية.

1.3. فصل السياسة عن العمل الإنساني

أثير موضوع فصل السياسة عن الأبعاد الإنسانية للاستجابة للأزمات وإعادة الالتزام بالمبادئ الإنسانية في جميع الاجتماعات التشاورية. وشدد المشاركون على ضرورة الحفاظ على الحيادية داخل هياكل الإدارة في المنظمات غير الحكومية، واقترح البعض على المنظمات الحفاظ على مسافات أكبر بعيداً عن قادة المجتمع الذين ينتمون أو يشاركون مع الأحزاب السياسية. يجب على المنظمات غير الحكومية العمل بشكل كامل ومخلص تجاه احتياجات المجتمعات المتضررة دون أي انتماء سياسي.

بينما أشار المشاركون في باكستان وبنغلاديش وسريلانكا، إلى الدور الإيجابي لبعض قادة المجتمع المحلي بما في ذلك رجال الدين وبعض السياسيين ومساهمتهم في تقديم المساعدات. يجب على المنظمات عقد شراكات مع هذه الجهات الفاعلة في المجتمع وينبغي الأخذ في الاعتبار ضرورة الحفاظ على المبادئ الإنسانية وعدم التحيز في الوقت نفسه، مما سوف يساهم في وضع تعريف أوسع لمبادئ العمل الإنساني الملزم بترك كل تحيز سياسي أو ديني.

وقد رأى العديد من المشاركين من أوغندا والبلقان وأفغانستان وسريلانكا، أن هناك دوراً مهماً يجب أن تلعبه المنظمات الإنسانية في بناء السلام ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع، متبعة وسائل لا تعيقها من تقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للأرواح.

كان هناك اتفاق تام على أن على المنظمات الإنسانية بذل كل جهودها في محاولة تحقيق التوازن بين المصالح السياسية المختلفة لأصحاب المصلحة المعنيين في العمل الإنساني، من غير أن يؤدي ذلك إلى نسيان الهدف الرئيسي وهو تقديم المساعدات الإنسانية للمحتاجين، ومن غير المساس بمبدأ الحيادية.

وأشار المشاركون في المشاورات في سريلانكا أن مبدأ الالتزام بالحياد ليس واجباً على المنظمات غير الحكومية فحسب، بل يجب أن تلتزم به كذلك الجهات المانحة، والتي عليها إعادة النظر في المعايير التي تضعها من أجل الحصول على الأموال والتبرعات. فنقرأ في تقرير سريلانكا أن: "المتاجرة بالخدمات الإنسانية لا يمكن أن يجلب العزاء والمساعدة لأولئك الذين في أمس الحاجة إليها. الحل الوحيد الذي يمكنه تحديد فعالية هذه الخدمات يكمن في تحول القلوب والنوايا وليس طرق التنفيذ فقط".

سوف يناقش هذا التقرير لاحقاً بتفصيل أكثر موضوع دور مجتمعات الشتات في منظومة العمل الإنساني.

2. الحد من الضعف وإدارة المخاطر

يركز هذا المحور على أفضل السبل التي يمكن بها تقييم وتخفيف المخاطر التي تواجهها الجهات الإنسانية والمستفيدون على حد سواء. السؤال الرئيسي لهذا المحور هو كيف يمكننا تقديم دعم أكثر فعالية للدول والمجتمعات والمنظمات الإنسانية وغيرها من الجهات الفاعلة، ومساعدتهم على بناء القدرات للتكيف مع طبيعة العمل المتغيرة والمليئة بالمخاطر والضغوط التي لا يمكن التنبؤ بها.

2.1 توافر المعلومات والتنسيق

دعا العديد من المشاركون، وخاصة في أفغانستان وفي الاجتماع التشاوري لمجتمع الشتات في الولايات المتحدة، إلى إنشاء قاعدة بيانات موحدة سهل الوصول إليها تكون متوفرة لجميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وتكون أداة مهمة لتحديد المخاطر والأخطار التي تواجهها المجتمعات الضعيفة المتضررة. الهدف الرئيس من وراء قاعدة البيانات هذه هو تحسين آليات الاستجابة في الوقت والمكان المناسبين والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية وتخزين معدات الطوارئ حسب الحاجة. واقترح آخرون معايير التأهل للإضافة إلى قاعدة البيانات مع إبقائها مفتوحة لجميع أولئك الذين في حاجة إليها. وتحدث المشاركون حول تطوير آلية لتمكين المتطوعين لتسهيل ودعم وتبادل المعلومات مع الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والهيئات المانحة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتحسين جهود الاستجابة الإنسانية على المستوى الشعبي.

2.2 الاستعداد والجاهزية

الاستجابة لآثار تغير المناخ هي جزء مهم وعاجل في برامج الحد من المخاطر والضعف في جميع أنحاء العالم، فعلياً أن ننظر ضمن منظومة العمل الإنساني إلى الأنماط البيئية المختلفة التي تؤثر على الموارد الطبيعية للبلاد واستخدامها لإبلاغ الجهات الفاعلة الإنسانية عن الأزمات المحتملة والمخاطر التي قد تصاحبها.

وقد أشار العديد من المشاركين في مشاوراتنا في أفريقيا، وخاصة في إثيوبيا، أنه بالإضافة إلى البيانات والإحصائيات الرسمية، فإن للنساء دور كبير في مراقبة التغيرات البيئية وبإمكانهن المساهمة في وضع معلومات وبيانات ذات صلة ببرامج الإنذار المبكر، وخاصة في المجتمعات التي تقوم بها النساء في الخروج لمسافات بعيدة لجلب المياه.

يجب أن يكون هناك توفر وسهولة للوصول إلى المعلومات والبيانات عن التنمية، وتكثيف الجهود لتحديد كيفية نشر المعلومات عن التحذيرات البيئية قبل وقت كافٍ من وقوع الأزمات البيئية.

وأوصى المشاركون كذلك على تحسين آليات التنسيق وتدفق المعلومات لتحسين الاستعداد للأزمات وإدارتها، بحيث تكون شاملة لجميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، على أمل أن يؤدي ذلك إلى سلسلة أبسط من التواصل بين جميع الجهات المعنية في الاستجابات الإنسانية بشكل عام.

• في البحرين وبنغلاديش والصومال وإثيوبيا، تركزت المناقشات على رفع مستوى الوعي بين الجهات المانحة حول وضع السياسات المناسبة والتي تشجع على الاستخدام الأكفأ للأموال وتوفير الموارد الكافية للتأهب محلياً. وقد أثرت في مشاوراتنا في قطر أهمية تطبيق برامج "الوقف" كمصدر فعال ومستدام للتمويل للعمل الإنساني والذي يمكن استخدامه في أنشطة التأهب.

• في أفغانستان تم نقاش برامج تنفع للمدى الطويل وإيجاد حلول مستدامة للعمل الإنساني، ومن بينها البرامج المستمرة في تدريب الموظفين والمتطوعين في مختلف الممارسات وتعلم المزيد عن أفضل ما يمكن عمله في الاستجابات الإنسانية الطارئة، مع تسليط الضوء على ضرورة العمل في شراكة مع المجتمعات المحلية، وخاصة وأنهم أول من يتعرض للأزمة وأكثر من يتأثر بها.

• وفي أغلب المشاورات، تم التركيز على أهمية بناء قدرات المنظمات أو الهيئات الحكومية الوطنية، وخاصة فيما يتعلق بالبرامج التنفيذية مثل تصميم البرامج وإدارة أصول الأموال والرقابة المالية والحسابات، وتحسين مهارات ومعارف العاملين في مجال الإدارة والقيادة والدعوة لحقوق المجتمعات المتضررة في المنابر الوطنية والعالمية. ودعت المنظمات أيضاً إلى إضافة تدريس مفاهيم العمل الإنساني ومبادئه وما يتعرض له من تحديات إلى مناهج التعليم النظامي، فهذا من شأنه أن يخلق الوعي والتوعية والدعم الشعبي للتدخل الإنساني بشكل أوسع داخل المجتمع.

3. التحول والابتكار

يشهد العالم تغيراً كبيراً في نوعية وتكرار التحديات والأزمات الإنسانية، مما يدعونا إلى أن نظور ونبدع في وضع استجابات إنسانية استباقية ومبتكرة. كجزء من النقاش حول محور 'التحول والابتكار' طلبنا من المشاركين النظر في أفكار غير تقليدية في سياقاتها وفريدة من نوعها وتم تنفيذها من قبل في مناطق محددة. حاولنا تحديد العوامل التي يمكن تكرارها والارتقاء بها لتحديث تغييرات إيجابية كبيرة في مختلف المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى الإشادة بدور المجتمعات التي وضعت لنفسها طرقاً مبتكرة للتكيف وكيف يمكننا مساعدتها لتطوير ذلك.

2.1 المراقبة والمشاركة

ناقش المشاركون في أوغندا، كما كان الحال كذلك في العديد من المشاورات في دول الجنوب، أهمية الحفاظ على ابتكارات بسيطة ذات صلة ومناسبة لسياق العمل وسهولة الاستعمال، بالإضافة إلى ضرورة رصد ومراقبة التحديات الناشئة قبل استفحالها، وأن تتحلى المنظمات الإنسانية بالشجاعة للتصدي لها مع ابتكار استجابات مبدعة "خارج ما هو معتاد"، وذلك بهدف تشجيع الجهات الفاعلة إلى استباق الفعل والاستجابة بدلاً من انتظار ردود الأفعال.

استندت العديد من المناقشات على مناقشة وتبادل الخبرات في ضمن إطار عملية تبادل المعلومات والأفكار الجديدة، وأكد بعض المشاركين على ضرورة تبادل الابتكارات التي تم دمجها في المجتمع الإنساني الأوسع، وتشجيع الشباب المبدعين، من خلال الحوافز، و التفكير في حلول جديدة للمشاكل الموجودة حالياً، والعمل على ضمان أن يحافظ القطاع الإنساني على صلات وثيقة مع القطاع الخاص والحكومة لرفع مستوى الاستجابات الإنسانية ونشر والمشاركة بالمعلومات والبيانات في الوقت المناسب.

3.2 احترام المعرفة المحلية والتكيف مع الابتكار

أكد المشاركون في عدة مشاورات، أبرزهم من إثيوبيا، على أهمية احترام المعرفة المحلية وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي واحترام السكان في كل خطوة بما في ذلك استجاباتهم "غير التقليدية" كما قد يراها النظام الإنساني الدولي. وأوصى المشاركون كذلك بإشراك مختلف فئات المجتمع المحلي وخلق منابر للنقاش وتشجيع الناس على التعبير عن مخاوفهم، والتي قد يراها البعض أمراً غريباً ومختلفاً في برامج الاستجابات الإنسانية.

و على الجهات الفاعلة المقدمة للمساعدات التكيف مع أطر إدارة المخاطر من أجل السماح لمثل هذه الأساليب المبتكرة لتنمو داخل منظومة العمل الإنساني، مع تبادل الخبرة والمعرفة والمهارات مع المجتمعات المحلية، ولا سيما في المناطق الريفية والتي لها خصوصية مختلفة ومعقدة، وينبغي الاستفادة منها بشكل أفضل من خلال تطوير برامج الابتكار.

وأكد العديد من المشاركين على أن بناء قدرات المجتمع المحلي وضمان التنمية المستدامة وتجنب خلق التبعية يجب أن يكون مفتاح أي استجابة إنسانية. و في كندا، تحدث المشاركون عن الحاجة إلى تجميع الموارد وضمان أن المجتمع الإنساني يمكن أن تتكيف مع السرعة المطلوبة لأي ابتكار.

4. تلبية احتياجات المجتمعات أثناء النزاعات

في ظل تزايد النزاعات المسلحة والتي أصبحت ذات طبيعة معقدة وطويلة الأمد وتتسبب في تشريد الملايين، جاء هذا المحور لينظر كيف يمكن تلبية احتياجات المتضررين من هذه النزاعات. وفي هذا المحور تم سؤال المشاركين أن ينظروا في كيفية وضع استراتيجيات فعالية لتوفير المساعدة والحماية للمتضررين وخاصة في المناطق التي يصعب الوصول إليها، وما هو دور منظومة العمل الإنساني في معالجة الأسباب الكامنة وراء هذه الصراعات.

4.1 تقييم حساسية الوضع

تحدث بعض المشاركون في مشاوراتنا من شرق أفريقيا، في أوغندا وإثيوبيا، حول أفضل الطرق التي يمكن بها إجراء تقييم ناجح عند تلبية احتياجات الناس في مناطق النزاع. وشددوا على الحاجة إلى إشراك مجموعة من أصحاب المصلحة ودعوة مجموعة متنوعة من وجهات النظر لدراسة الوضع المعقد الناتج عن الصراع. وينبغي أن تشمل هذه الجهات: الحكومة المحلية وقادة المجتمع المحلي وسكان المجتمعات المحلية المتضررة أنفسهم. وسلطوا الضوء على أهمية إجراء تحليل نقدي وتقييم للصراع يكون شاملاً وتشارك فيه جميع الجهات المعنية، وتطوير فهم أعمق لهؤلاء الذين يعيشون تحت هذا الصراع بغض النظر عن العرق والدين والطبقة.

كان هناك خلاف كبير حول دور المنظمات الإنسانية في معالجة الأسباب الجذرية للصراع أو المشاركة في بناء السلام، بعض المشاركين رأوا أن دور المنظمات يقتصر على بناء مجتمع من ومتماسك، في حين رأى آخرون أن المشاركة المباشرة في عمليات بناء السلام قد يعرض المنظمات إلى خطر فقدان الثقة اللازمة لإيصال المساعدات إلى أولئك الذين في حاجة إليها، ولكن أغلب الحضور أكد على ضرورة التمييز بين السياقات والأوضاع التي تختلف من حالة إلى أخرى، وتقييم ما يسمح به الوضع الحالي في الأزمة. أثارت بعض المنظمات أيضا مسألة معقدة أخرى تكمن في تضامن بعض المنظمات مع إحدى جهات الصراع دون أخرى والآثار السلبية المترتبة على مثل هذه المواقف.

تم كذلك طرح عامل آخر مهم في تقييم حالات الصراع، وهو الحاجة إلى فهم حجم ونطاق النزوح الداخلي والذي عادة ما يكون هو أعلى بكثير من الهجرة الخارجية عبر الحدود إلى دول الجوار. تحتاج الوكالات المتعددة الأطراف إلى وضع الاتفاقيات العالمية والآليات التنفيذية التي تعالج النزوح الداخلي وتحاول من تخفيف عواقبه على الخدمات العامة التي تقدمها الحكومات الوطنية و اتفاقية كمبالا هي إحدى الأمثلة التي اعتمدها منظمات في إطار الاتحاد الأفريقي.

وقد أعربت بعض المنظمات في الأردن والعراق وغيرها من المناطق المتضررة من النزاع عن حاجتها إلى إدارة التوترات والمشاكل المتصاعدة في المجتمع المضيف، والتي تكون عادة بسبب التنافس على الموارد وفرص العمل. بالإضافة إلى ذلك يجب النظر إلى قضايا الهجرة وكيفية إعادة تعريف مفهوم الحدود وتقاسم الأعباء داخليا وعبر الحدود. ويتعين على الحكومات والجهات المانحة تقديم دعم أفضل للنازحين بدلاً من الانشغال بالقضايا السياسية وما يتعلق بها من تمييز وعنصرية.

4.2 دور المجتمعات المحلية و منظمات الشتات

تم تخصيص الاجتماعات التشاورية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وإيطاليا لتناول موضوع دور المنظمات من مجتمعات الشتات في تخطيط وإدارة وتنفيذ الاستجابات الإنسانية. وكان هناك اتفاق تام على أن منظمات الشتات لديها قدرة أفضل على الوصول إلى المحتاجين والتقليل من البيروقراطية والتفاوض مع أمراء الحرب أو المسيطرين على تنقل المساعدات، ولديها القدرة على تيسير الموارد ونقل المساعدات بسرعة في أوقات الأزمات، بالإضافة إلى تمكنهم من تقديم تحليل ودراسة دقيقة لاحتياجات المجتمع المحلي لدعم عمليات الإغاثة واتخاذ القرارات ذات الصلة. وفي الوقت نفسه تعمل منظمات مجتمعات الشتات مع شراكة مع المنظمات الإنسانية الدولية. وصف المشاركون منظمات الشتات على أنها "تبني الجسور" وأنها "منظمات تواصل

وربط "وهي" منظمات محفزة" ولديها القدرة على تقديم المساعدات لفترة أطول وخاصة برامج التنمية طويلة الأمد، وذكرها غيرها من الأدوار الإيجابية التي تضيفها منظمات الشتات إلى مجتمعات بلدانهم الأصلية.

ورغم كل ما ذلك، فإن منظمات مجتمعات الشتات هي أكثر عرضة للطعن والشك سواء من الحكومات أو المجتمعات في أوطانهم الأصلية أو في الشتات. وهنا تظهر حاجة هذه المنظمات في أن تطور قدرتها على التعامل مع وسائل الإعلام وتوسيع استراتيجياتها في التأثير على الرأي العام. أغلب هذه المنظمات لا تميل إلى الانخراط في برامج عمليات السلام السياسية لأن البعض قد يرى ذلك خلطاً بين السياسة والعمل الإنساني، ولكن بعض المشاركين رأى في ذلك فرصة قد تجلب وجهات نظر جديدة لتقييم الصراعات.

من جهة أخرى، أقر كثير من الحضور أن تحيز بعض منظمات مجتمعات الشتات قد أثر على مستوى أدائهم، وذكروا أسباباً أخرى مثل بدائية برامجهم وعدم وجود تخطيط جيد لها وعدم وجود مهنية وحرفية وخاصة لاحتفاظ بعض عمالها وموظفيها بوظائف أخرى، ولكن مع ذلك فقد أجمع الكل على أنهم يعتبرون الأكثر تفانياً وإخلاصاً في عملهم.

4.3 مناطق النزاع وصول المساعدات الإنسانية

طرح في أثناء الاجتماعات التشاورية موضوعات حول الوصول إلى المتضررين وحمايتهم وقضايا المساءلة والمحاسبة. في أفغانستان، أوصى العديد من المشاركين المجتمع الإنساني في التواصل أكثر مع منظمات المجتمع المدني غير الرسمية، بما في ذلك المؤسسات الدينية، للمساعدة في الوصول إلى المناطق المتنازع عليها والتي يصعب الوصول إليها.

في كندا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، تحدث الحضور بإسهاب عن أفضل الطرق لتوصيل المساعدات وخاصة مع العراق التي تضعها قوانين مكافحة الإرهاب والتكاليف الإضافية المترتبة على الوفاء بالمتطلبات الجديدة التي تضعها الجهات المانحة. فقد شهدنا خروج العديد من المنظمات من مناطق النزاع المضطربة بسبب ارتفاع نسبة الخطر وعدم ضمان سلامة الموظفين، وتوجيه الاتهامات لبعض المنظمات بدعمها للإرهاب أو الجماعات المسلحة في تلك المناطق. كل ذلك أدى إلى حرمان المجتمعات المحلية المتضررة من المساعدات الإنسانية الأساسية.

و لقد سلط المشاركون الضوء على فشل منظومة العمل الإنساني العالمي في العديد من المناطق في توفير الحماية اللازمة في أوقات النزاع، وضربوا أمثلة من الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث انتهكت قوانين حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية باستمرار من قبل الأطراف المتحاربة مع استمرار المعاناة الإنسانية. هناك غياب للآليات المناسبة لتحميل الدول وغيرها من الأطراف المسؤولية في حال بدئهم العدوان، ويجب على دول الشمال اكتساب فهم أفضل لدقة تعقيد العمل الإنساني في مناطق الصراع الجديدة.

خاتمة

إنه بدون الدور العظيم الذي قدمه لنا شركائنا لم نكن لنتمكن من إخراج هذا التقرير ولا من تنظيم جميع تلك المشاورات، فقد اجتهدت المنظمات المضيفة على دعوة مجموعة متنوعة من المشاركين لمناقشة تحسين منظومة العمل الإنساني وضمان مستوى عالٍ من المناقشات، مما أضاف إلى النقاش ثراءً وخبرةً وبصيرةً. وقد رفعت عملية الإعداد للقمة الإنسانية العالمية توقعات الآلاف من الناس في جميع أنحاء العالم، بأمل تحقيق منظومة عمل إنساني أفضل وأنسب وأكثر فعالية.

وضع المنتدى الإنساني بالتعاون مع شركائه بياناً (انظر الملحق الأول) يشمل النقاط الرئيسية أو المطالب اللازمة لتحسين منظومة العمل الإنساني، والتي تم استخلاصها من المشاورات الـ 39 (انظر الملحق الثاني). حتى تاريخ كتابة هذا التقرير (أغسطس 2015) صادقت على البيان المصادقة 66 منظمة من آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا وأمريكا الشمالية .

بيان مشترك من جمعيات إنسانية في العالم حول إعادة أنسنة العمل الإنساني والتأكيد على مركزية المتضررين في إعادة تشكيل منظومته

تناشد جمعيات العمل الإنساني من مختلف أنحاء العالم كافة الجهات العاملة في هذا المجال بأن تنهي المعاناة الإنسانية الناتجة عن الكوارث الطبيعية أو أزمات الحروب، وذلك من خلال تعزيز العمل المشترك والتنسيق فيما بينهم. ويأتي هذا النداء من المنظمات الوطنية وجمعيات الجاليات المغتربة، كرسالة استياء من وضع منظومة العمل الإنساني والتي نرى فيها المنافسة غير المبررة والإقصاء لجهات دون أخرى، مما أدى إلى تماون وتأخر العمل الإنساني عن جوهر وجوده، وهو تلبية الاحتياجات الإنسانية أولاً قبل كل اعتبار.

جاء هذا النداء بعد عقد 39 اجتماعاً تشاورياً شارك فيها 1940 مشاركاً من 1324 جمعية إنسانية، ودارت هذه الاجتماعات على مدار 20 شهراً حول محاور القمة الإنسانية العالمية والمزمع عقدها في إسطنبول عام 2016.

وقد حضر هذه الاجتماعات التشاورية، والتي نظمها المنتدى الإنساني، ممثلون عن منظمات العمل الإنساني والجمعيات الوطنية الخيرية والحكومات ودوائر الإعلام، وحضرها كذلك أفراد متضررون من الأزمات الإنسانية في 36 دولة من آسيا وأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

البيان المشترك يطالب بإعادة هيكلة منظومة العمل الإنساني

نؤمن، نحن الموقعون أدناه، بعد المشاركة في هذه الاجتماعات التشاورية حول أداء العمل الإنساني الدولي، وفي ظل قراءة التغيير المستمر و المعقد للأزمات الإنسانية، بأن منظومة العمل الإنساني باتت تحتاج -وبشكل ملح- إلى إعادة هيكلة جذرية لتواكب حجم التحديات التي تفرضها الأزمات والكوارث الطبيعية على العالم آخذين بعين الاعتبار التوصيات التالية:

1 . إعادة تكييف وتركيز جهود المنظمات الغير الحكومية والجهات المانحة والحكومات الوطنية لإنقاذ الأرواح والحد من معاناة المجتمعات المتضررة من الأزمات والاستجابة لاحتياجاتهم بدلاً من التنافس على الموارد، والسعي وراء الإعلام أو التأثير السياسي.

2. إصلاح منظومة العمل الإنساني لتصبح أكثر شمولية لتتضمن جهات فاعلة من دول الجنوب والشرق. وبذلك تعزز المنظومة من شفائيتها و فاعليتها.

3 . على الحكومات والجهات المانحة ومنظمات الهلال والصليب الأحمر الدولية والمنظمات المتعددة الأطراف (مثل هيئة الأمم المتحدة، منظمة التعاون الإسلامي، جامعة الدول العربية، الاتحاد الأوروبي) أن تعي التحديات التي تواجه الجمعيات في عملها و حمايتها وحماية العاملين بها سواء في الميدان أو من تبعات تشريعات وسياسات مكافحة الإرهاب.

4 . على كافة الجهات الفاعلة الاستفادة بشكل أفضل من خبرات جاليات المغتربين في الشتات في تقديم المساعدة الإنسانية بشكل فعال بالإضافة إلى تفعيل دورهم في تحقيق التماسك المجتمعي والسلم الأهلي.

إعادة تكييف وتركيز الجهود لإنقاذ الأرواح والحد من معاناة المجتمعات المتضررة من الأزمات.

إن منظومة العمل الانساني بطبيعتها الحالية تعزز من التنافس وعدم التعاون بين الجهات العاملة، وخصوصا في أوقات الأزمات، حيث تغيب الشراكة الحقيقية عن عمل المنظمات غير الحكومية الدولية مع الحكومات أو الجمعيات الوطنية، إلا من خلال تعاقدات على مشاريع قصيرة المدى في شراكة غير متكافئة. الأمر الذي يساهم في غياب الثقة المتبادلة وتضارب الأدوار فيما بينهم، ويعزز من التنافس على جلب الأموال والتغطية الاعلامية . إن على الجمعيات الخيرية و المنظمات الإنسانية أن تجدد العهد بالالتزام بالأولوية الأولى في العمل الإنساني وهي: إنقاذ حياة المتضررين دون تمييز أو تفرقة، و حمايتهم من أي أذى والحفاظ على كرامتهم الإنسانية، وضمان حقهم في المساعدات الإنسانية التي تلي احتياجاتهم.

فعلى المنظمات الوطنية والدولية تعزيز التعاون والثقة المتبادلة فيما بينها، وتحديد الالتزام الراسخ بعدم تسييس العمل الإنساني ومبادئه. ويجب أن تعمل في أطر من الشراكة الحقيقية لتحقيق الأهداف المشتركة، ويجب أن تعطي المنظمات الفاعلة الجديدة والناشئة من دول الجنوب والشرق، المساحة الكافية في العمل الإنساني الدولي وفق رؤيتها ومنطلقاتها الثقافية.

فعلى منظومة العمل الإنساني المضي قدماً والخروج من بوتقة العمل ”المركزي الغربي“، وتفتح نحو منهج أكثر لامركزية يشمل أطرافاً جديدة ومؤثرة فيها.

إعادة تشكيل منظومة العمل الانساني تشمل الجميع

من الواضح إن المشهد الإنساني يشمل جهات فاعلة جديدة من المنظمات الإنسانية من دول الجنوب والشرق، ولكنها تبقى خارج فضاء المنظومة و توجهها الغربي. دعا العديد من المشاركين في الاجتماعات التشاورية، هؤلاء الفاعلين الجدد إلى الانخراط في منظومة العمل الإنساني والمشاركة في قيادتها، والتأثير على السياسات الموجودة بداخلها. ويتطلب هذا الأمر تخصيص الموارد اللازمة لتمكينهم وبناء قدراتهم للمشاركة في المنظومة الإنسانية، وعلى الجهات المانحة والمتبرعين أن تكون حيادية وأكثر مرونة في الاستجابة لهذه المطالب. وعلى المنظومة كذلك إيجاد آلية لمحاسبة منظمات الأمم المتحدة في كيفية صرفها وتوزيعها للأموال واستثناء المنظمات الوطنية بشكل ممنهج لتمويل المشاريع الإغاثية. كذلك يجب الفصل بين الجانب السياسي و الجانب الإنساني في عمل مؤسسات الامم المتحدة، لكيلا تمنع قرارات مجلس الامن أو مصالح الحكومات السياسية في المستقبل المتضررين من حقهم في الحصول على المساعدات الإنسانية التي يحتاجونها. ويجب أن تكون الأولوية المطلقة هي إنقاذ الأرواح وحماية المتأثرين، وتقديم المساعدات للمحتاجين.

حماية العاملين الإنسانيين من تبعات تشريعات وسياسات مكافحة الإرهاب

تضطر المنظمات الإنسانية، في العديد من المناطق التي تحكمها مجموعات مسلحة، إلى التفاوض معها من أجل الوصول إلى المحتاجين، وهو أمر تفسره بعض الحكومات على أنها دعم ”غير مباشر“ لهذه الجماعات المسلحة. مما يؤدي إلى تعرض العديد من العاملين في المجال الإنساني للاضطهاد والمساءلة، ووضع العديد من القيود على التحويلات المالية للجمعيات الى مناطق

الازمات، وتجميد الأصول، مما يؤدي الى تأخر اوعدم وصول المساعدات إلى المحتاجين، الأمر الذي يعتبر خرقاً ومخالفة جوهرية لحيادية العمل الإنساني ومبادئه التي تنص على تقديم المساعدة دون تحيز أو تمييز.

وشدد المشاركون أيضاً على أهمية حماية المجتمعات المحلية المتضررة وعمال الإغاثة من الأذى، وخاصة في مناطق النزاع المسلح. حيث يتعرض العاملون في المجال الإنساني الى عدة مخاطر اولها عند استهدافهم من قبل الجماعات المسلحة أثناء القيام بعملهم الإنساني، وفي نفس الوقت تتهمهم الحكومات ”بدعم الإرهاب“.

فجذب على الحكومات أن تحدد بوضوح ماهية تم ”دعم الإرهاب“ في إطار عمل المنظمات الإنسانية التي تعمل في مناطق تحت سيطرة مجموعات مسلحة وتتفاوض معهم من أجل إيصال المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها. وعلى منظمات الأمم المتحدة واللجنة الدولية لمنظمات الهلال والصليب الأحمر بذل مزيد من الجهد لحماية المنظمات الخيرية من هذه التهم.

وعلى قطاع التمويل والبنوك فهم التأثير السلبي لمنع المساعدات على انقاذ الأرواح والسعي لإيجاد حلول مناسبة للخروج من هذه الاشكالية. وعلى المنظمات غيرالحكومية اتباع مبادئ الشفافية والمساءلة والامثال لجميع القوانين والأنظمة، وتطوير آليات إدارة المخاطر وحماية العاملين في الميدان من الأذى. كذلك ينبغي إنشاء مجموعة عمل دولية تضم في عضويتها المنظمات الغيرحكومية والحكومات والبنوك للتعاون في وضع أفضل الممارسات وتوضيح الغموض في السياسات المتبعة.

الاستفادة بشكل أفضل من خبرات جمعيات المغتربين في الشتات

جمعيات المغتربين في الشتات لها تأثير كبير على جهود المساعدات الإنسانية من خلال التبرعات والتحويلات المالية لأهاليهم وأقاربهم في مناطق الأزمات، ولكن مع ذلك تبقى مهاراتهم وخبراتهم وتفانيهم ورؤاهم غير مستفاد منها بالشكل الأمثل.

يلعب المغتربون دوراً أساسياً في معالجة القضايا التي قد تفشل فيها جهات أخرى، مثل التفاوض حول تأمين الوصول الإنساني في مناطق تحكمها المجموعات المسلحة ومواجهة نزعات التشدد والظرف. فقد رأى المشاركون، وخاصة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا، أن منظمات الشتات تتهم ظلماً بعدم الحرفية وغياب المهارة والانحياز السياسي.

في ضوء ذلك، فإننا نطلب من الأمم المتحدة والحركة الدولية للهلال والصليب الأحمر إفراح المجال لمنظمات الشتات وتشجيع الحكومات على إدراك قيمة مساهماتهم في العمل الإنساني. كذلك ، نطالب الجهات الفاعلة في العمل الإنساني بذل جهود أكبر للعمل معهم.

المنتدى الإنساني هو عبارة عن شبكة من المنظمات الإنسانية التي تهدف إلى بناء الجسور بين الجهات الإنسانية للتحرك نحو استجابات أكثر كفاءة وإنسانية عادلة ومستدامة. وكجزء من جهودنا لاستمرارية تطوير وتحسين العمل الإنساني، وضعنا معا أبرز القضايا التي أثرت في الاجتماعات التشاورية للمنظمات الوطنية في الدول التي نظم فيها المنتدى مشاورات وطنية.

ونحث أمانة القمة الإنسانية العالمية في النظر في هذه النقاط قبل القمة التي ستعقد في اسطنبول مايو 2016 .

الملحق الثاني

عدد الحضور	المنظمة الشريكة	الدولة
	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
24	قطر الخيرية، والهلال الأحمر القطري	قطر
50	الجمعية الخيرية الملكية	البحرين
50	الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية	الكويت
35	الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية	الأردن
70	جمعية الشيخ الطاهر الزاوي الخيرية	ليبيا
35	مؤسسة الوليد بن طلال الخيرية	المملكة العربية السعودية
30	قطر الخيرية، وشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية- الضفة الغربية	الضفة الغربية
40	قطر الخيرية و وشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية	قطاع غزة
55	جمعية تونس الخيرية والهلال الأحمر التونسي	تونس
16	جامعة الدول العربية	مصر
30	مؤسسة عامل والمجلس الدولي للوكالات التطوعية	لبنان
45	قطر الخيرية وائتلاف المنظمات السورية	غازي عنتاب - تركيا
60	المنتدى الإنساني في اليمن والإغاثة الإسلامية في اليمن	اليمن
23	الهلال الأحمر العراقي	العراق
المجموع 563		
	شرق وجنوب أفريقيا	
50	الإغاثة الإسلامية في كينيا	كينيا
65	الإغاثة الإسلامية في جنوب السودان	جنوب السودان

80	الإغاثة الإسلامية في جنوب أفريقيا	جنوب أفريقيا
31	الإغاثة الإسلامية في إثيوبيا	إثيوبيا
80	مؤسسة زمزم الخيرية	الصومال
40	هيئة الأعمال الخيرية العالمية ومؤسسة حل النزاعات عن طريق الشباب	أوغندا

المجموع : 346

أوروبا وغيرها من المناطق

67	المنتدى الخيري الإسلامي	المملكة المتحدة
20	الإغاثة الإسلامية في إيطاليا	إيطاليا
25	الإغاثة الإسلامية في كندا	كندا
30	الإغاثة الإسلامية في النرويج	النرويج
10	الأبدي المسلمة وهيئة الأعمال الخيرية الدولية	فرنسا
43	هيئة الإغاثة الإنسانية	البلقان (مقدونيا)
50	هيئة الإغاثة الإنسانية	تركيا
80	مسلمون متحدون للإغاثة	الولايات المتحدة الأمريكية

المجموع: 325

منطقة جنوب ووسط آسيا

75	صندوق مكافحة الفقر في باكستان	باكستان
49	الإغاثة الإسلامية، العون الإسلامي، منتدى المنظمات غير الحكومية	بنغلاديش
58	منظمة أكبر والإغاثة الإسلامية	أفغانستان
131	الإغاثة الإسلامية، العون الإسلامي، اتحاد الوكالات الإنسانية	سريلانكا

الاجتماعات التحضيرية

عدد الحضور	عدد المنظمات الممثلة في الاجتماع	عدد الدول الممثلة في الاجتماع	المنظمة الشريكة	الدولة والتاريخ
45	45	15	هيئة الإغاثة الإنسانية	إسطنبول، إبريل 2014
40	40	10	الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية	عمان، سبتمبر 2014

الاجتماع الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

60	60	15	الإيسيسكو، الوليد بن طلال الخيرية ومؤسسة قطر الخيرية	يناير 2015، المغرب
----	----	----	--	--------------------